

حسين مروة:

العقلانية في مواجهة السلفية

فالح عبد الجبار

- ١ -

ابتداءً ينبغي تثبيت عهد وفاء لذكرى المفكر التنويري العملاق، الشهيد مروة، أن لا تمر الجريمة بلا عقاب. لقد أعلنت السلفية، في رعبها من حضور العقل، أن الجهل هو المعرفة الوحيدة الممكنة والمسموحة، وأن الالتفات إلى الماضي هو أحسن لرؤية الحاضر!

باختصار رمت السلفية بقفاز التحدي، وينبغي لكل مثقف متنور أن يقبل الرهان. ففي المعركة لا يخسر الفكر غير قيوده

- ٢ -

ما يزال التراث العربي - الإسلامي، في اللحظة الراهنة (وسيلظل كذلك على مدى تاريخي قادم) موضع صراع فكري ضار، هو أحد تجليات الصراع الطبقي الدائر في حقبنا على امتداد البلدان العربية والإسلامية.

ويمكن للمرء، إن أغفل الظلال المتعددة، أن يوجز الميول الأساسية الراهنة في دراسة التراث وتقويمه، إلى اتجاهين بارزين، الاتجاه المادي - التاريخي، العلمي، والاتجاه السلفي، الماضي، المثالي، المتحجر.

لا شك في أن تلاوين من العقلانية واللاعقلانية، ثمة درجات تبدأ بالعدمية الكوسموبولوتية وتنتهي بالعبادة العمياء للماضي الذهبي، مع ما بينهما من درجات وسيطة في اجزاء التراث وليّ عنقه.

في خضم معاينة التراث، استعادته، إحيائه، نقده، لا تتصارع مناهج صرفاً، بل تتصادم مصالح اجتماعية راهنة تحت رداء المنهج والتاريخ. « فالميت » بتعبير ماركس « يمسك بتلابيب الحيّ ! »

ليس ثمة عملية إحياء أو استعادة أو نقد أو تقويم عديمة الصلة بالمصالح الراهنة. فما هي بمصادفة أن يجري الشطب على التراث العقلاني، اللاهوتية والفلسفة والصوفية، مقابل إحياء العناصر اللاعقلانية في التراث. وما بمصادفة طارئة، أن يعلن التراث (في شقة السلفي) صنفاً مقدساً غير قابل للمسّ ناهيك عن التنقيب النقدي!

- ٣ -

بين الاستشراق البرجوازي الغربي والسلفية المحلية صلة قرابة وثيقة. فالأول يقول بسكونية العقل العربي (مقابل ديناميكية العقل الغربي) أو روحانية ثابتة للشرق (مقابل علمانية كاملة للغرب)، بينما الثانية (السلفية) تعلن أن الغرب (اشتراكية ورأسمالية) مرفوض لأنه « حضارة مادية » والشرق روحانية مطلقة.

إن هذه النظرات، التي تكتسي أردية متلونة، متعددة، نظرات مثالية، سطحية، لا علمية، شأنها شأن النزعة العدمية التي تميل إلى رفض التراث كله، بقضه وقضيضه.

هنا تمجيد للتراث كله. وهنا رفض للتراث كله. إن القبول الشامل بالتراث دون استخلاص العناصر العقلانية، لا يقل خطراً وخطراً عن القبول الأعمى بالتراث دون نقد العناصر اللاعقلانية. فتراثنا، شأن تراث الآخرين، ينطوي على عناصر متناقضة، وليس كتلة من سكون.

- ٤ -

حسين مروة هو أحد العقول الكبيرة الرائدة في ميدان دراسة التراث من مواقع المادية التاريخية، بأدواتها المعرفية الدقيقة.

ويتسم تطبيق مروّة للمنهجية المادية التاريخية (رغم بعض الانتقادات الجزئية التي وجهت له - مثلاً الماركسية والتراث العربي الاسلامي (مجموعة مؤلفين) أيضاً: مقالات توفيق سلوم، انظر العددين ١٣ و ١٤ من (النهج) بجرأة نقدية كبيرة تتمثل، في جانب منها، في استعراض وتدقيق الفرضيات التاريخية التي وضعها الباحثون السوفييت حول طبيعة التشكيلة الاجتماعية - الاقتصادية في مجتمع الجزيرة عشية ظهور الاسلام. وبالطبع فإن مفهوم التشكيلة الاجتماعية - الاقتصادية يتيح تحديد طبيعة الوجود الاجتماعي والوعي الاجتماعي المقابل له في مرحلة محددة من تطور مجتمع معين. وإن الانطلاق من مفهوم التشكيلة، وبخاصة كونها في لحظة نشوء، أم لحظة نضج أم لحظة انحلال، يتيح التحديد الأدق لمحتوى الوعي الاجتماعي، بصرف النظر عن الاشكال الخاصة التي يمكن أن يرتديها. بل إن تنوع أشكال هذا الوعي، وتفاعلها، أمر يكاد يكون متعذراً دون الانطلاق من هذه الأرضية عينها، ونعني بذلك العلاقة التطورية بين الأساطير والدين والفلسفة «كأشكال مختلفة من الوعي الاجتماعي متصل بالنشاط المادي البشري» (النزعات/ص ١٣٥).

ما هي الفرضيات بصدد مجتمع الجزيرة عشية الاسلام، والمجتمع في العصرين الأموي والعباسي؟

يستعرض مروّة خمس فرضيات لباحثين تاريخيين سوفييت هي الآتية:

(١) إن المجتمع هو مجتمع «التجارية الرأسمالية»، هذه الفرضية طرحت في العشرينات على يد ريزنييف.

ونجد اليوم تكراراً، هنا وهناك لدى بعض الكتاب العرب، لهذه الفرضية باتجاه القول بوجود «رأسمالية» في مجتمع الجزيرة، استناداً إلى وجود رأس مال تجاري وربوي.

هنا يجري الخلط (كما عند محمود إسماعيل. في: سوسيولوجيا الفكر الاسلامي) بين مفهومين متباينين، هما مفهوم الرأس مال (أي القيمة التي تنمي نفسها بنفسها) ومفهوم الرأس مالية (نمو الرأس مال على أساس العمل غير مدفوع الأجر، على أساس فائض القيمة، أي شراء وبيع قوة العمل بوصفها سلعة).

إن أنصار فرضية وجود «رأس مالية» في مجتمع الجزيرة، بالمعنى المعاصر للكلمة، ينسون تماماً ملاحظات ماركس عن الوجود «السابق للطوفان» لرأس المال التجاري والربوي (رأس المال - المجلد الأول) أي وجوده في مجتمعات عبودية وإقطاعية، إضافة إلى إشارات ماركس الكثيرة عن دور

الرأس مال التجاري والربوي في التعجيل بتفكيك المشاعة والتعجيل بتحول المنتجين الأحرار إلى عبيد.. الخ.

هناك فرضية أخرى عن نشأة الاسلام بوصفه «انعكاساً» يجسد مصالح القبائل البدوية في الجزيرة العربية، كما يجسد مثلهم العليا» (النزعات ص ١٤٦) أي الفرضية «الرحلية»، إلى جانب الفرضية الزراعية، التي ترى انبثاق حركة الدعوة الاسلامية بوصفها «تجسداً لرغائب الطبقة التي لا تملك أرضاً» (النزعات ١٤٦ - ١٤٧). الفرضية الرابعة (سميرنوف ١٩٣١) ترى أن الاسلام «جاء في نشأته الأولى ايدولوجية للمجتمع الاقطاعي في أوائل عهده». (النزعات ١٤٧) والفرضية الخامسة (ياكوبوفسكي وبتروشفسكي) تنكر «صحة النظرية الاقطاعية» وتركز على «الرق في الجزيرة، وعلى نشأته وتطوره».

وبالاستناد إلى فرضية المنجز الاساسية حول سمات انحلال المشاعية، والقضاء على التبعر القبلي بظهور الدولة (في: أصل العائلة.. الخ)، إضافة إلى فرضيته الأخرى حول غياب الملكية في الشرق، يرى مروّة أن مجتمع الجزيرة، كان، عشية ظهور الاسلام، في آخر أطوار انحلال المشاعة البدائية وتفككها.

ويتابع مروّة (القسم الأول أ - ب) بقايا المشاعة: المراعي العامة، بعض مصادر المياه، الخ، من جهة، والتميزات الطبقة المشتدة: ظهور الصعاليك (فقراء القبائل) والعيبد، ظهور النقد المعدني (الذهب والفضة) وحلوله محل الابل. تنمو تربية الابل والصناعات الحرفية. هذه الأخيرة، منذ نشأتها الأولى، تتوجه لإنتاج قيم تبادلية، أي سلع. والاقتصاد السلعي، مفكك المشاعية.

نشوء الفائض، اتساع تقسيم العمل، اتساع الفائض، ظهور التبادل السلعي (بصيغة مقايضة)، ثم في شكل (تجارة الابل كمعادل عام ثم الذهب والفضة). تطور الصلات التجارية. تحول مكة (عهد الجاهلية) إلى ملتقى ديني - تجاري، وإلى مصرف لكنز ذهب الأثرياء (كل الحضارات القديمة استخدمت المعابد كمصارف مقدسة: معبد دلفي. معابد الفوسيني، حسب إشارات ماركس). هذه هي المقدمات المادية للتحويل الجديد. هنا يبدأ، ما يسميه مروّة، قانون المنجز عمله: تحطيم الروابط القبلية وحلول الدولة السياسية محلها، بعد أن مهدت لها ما تمكن تسميته ب بدايات الدولة، أي التحالفات السياسية للقبائل، وخضوع القبائل الضعيفة (الفقيرة) للقبائل الأغنى. هذه المهدات في العلائق بين القبائل تترام وصولاً إلى نقطة تحول. لقد اقترن ظهور

الاسلام بنشوء الدولة، في عهد اجتماعي لم يكن فيه تقسيم العمل (على صعيد المجتمع نفسه) قد تطور تطوراً كبيراً بعد. من هنا فإن القيادة الروحية والسياسية والعسكرية تتركز في يد واحدة، وإن تطور تقسيم العمل سيوزع هذه الوظائف ويشطرها لاحقاً.

لقد شهدت كل المجتمعات التي انتقلت من المشاعة إلى طور لاحق (تشكيلة أخرى) ثورة فكرية عبرت عن الانقلاب الاجتماعي في علاقات الانتاج، اندثار القديم منها، وتوطد العلاقات الجديدة. وقد اتخذت هذه الثورات الفكرية تلاوين عديدة. ويذكر مؤرخو الفلسفة (انظر مثلاً. بوموغولوف واويزرمان: مبادئ نظرية العملية التاريخية في الفلسفة) إن هذا الانتقال في الهند والصين واليونان، اقترن بثورات فكرية من الأساطير إلى الفلسفة، حيث يؤكد المؤلفان، في فرضية تاريخية هامة، أن الأساطير مهدت لنشوء النظر الفلسفي، مثلما مهد النظر الفلسفي في هذه الحقبة إلى تحطيم تعددية الآلهة والتمهيد لفكرة التوحيد، على الصعيد الفكري. وبالطبع فإن لهذا الاتجاه التوحيدي أساسه المادي، الذي يتجلى في شكل تحطيم الوحدات القبلية المجزأة.

أما في مجتمع الجزيرة فإن عملية التوحيد جرت في محيط عالمي أكثر تطوراً، يحيط سبق أن أنجز هذا التحول. من هنا بعض السمات الخاصة التي جعلت عملية الانتقال من المشاعة المنحلة تتخذ، في مجال الوعي الاجتماعي، شكلاً دينياً لا فلسفياً.

إن هذا الجانب من تطور العملية التاريخية في مجتمع الجزيرة ما يزال، بالطبع، مطروحاً على جدول أعمال الباحثين الماركسيين في مجال التراث لأهميته الكبيرة. وإن دراسة مقارنة دقيقة، ومفصلة، من شأنها أن تقدم إجابات علمية عن هذه المسألة. وي طرح مروة فرضية وجود (انقطاع) في تاريخ الجزيرة، وهو يعتقد، أن المستوى الذي بلغه تطور اللغة مثلاً، يشي بوجود تطور حضاري سابق، انقطع لأسباب غير واضحة بعد، قد تعود إلى عوامل الطبيعة التي لم يكن الانسان قد فرض عليها سيطرة معينة تتسق والمستوى الذي بلغه تطور القوى المنتجة عهد ذاك.

إن التحول في البنية التحتية لمجتمع الجزيرة، تطلب شكلاً سياسياً يطابقه (ظهور دار الندوة كجنين للدولة)، وانعكاس هذا الواقع في مجال الوعي الاجتماعي (تمركز الزعامة الدينية بيد أثرياء مكة، والدعوة لإله واحد له صفة شمولية) ومعارضة أثرياء مكة للشكل الثاني من العبادة (لتعارضه المؤقت مع مصالحهم المباشرة) إن ذلك كله، اقترن

(في المجال الفكري) بوجود «جدل عقلي» (حسب تعبير مروة) في أبسط حدوده، وانعكس هذا الجدل في كلمات «الحكام» وخطب الكهان، كما انعكس في الجدل حول طبيعة الوجود (نجد بعض آثاره في القرآن) وبخاصة جدل الدهريين أو الطبيعيين (المؤمنين بأبدية الزمن). زد على ذلك بأثيرات المحيط البيزنطي والفارسي، بما ينطوي عليه من مستوى أكثر رقباً، قياساً إلى المستوى الذي بلغته الجزيرة في تطورها في تلك الحقبة.

- 5 -

تكتسي الفرضيات التي طرحها مروة، في مبادرته الريادية، أهمية راهنة.

فالتاريخ، بتفسيره الراهن، ليس محايداً. إنه جزء من الصراع الفكري الدائر، كما أسلفنا.

ما دلالات دراسة مروة، في حدود تحليله لأوضاع مجتمع الجزيرة عشية ظهور الاسلام؟

أولاً - إن الدين الجديد من حيث مضمونه الاجتماعي والإيماني (كما يقول مروة) يحمل صفة تاريخية تعتبر عن أشكال الوعي الانساني الممكن بلوغها في تلك الفترة.

إن التأكيد على الطابع التاريخي، (وهذا الحكم يشمل أيضاً العناصر العقلانية واللاعقلانية في كل تراثنا) مسألة بالغة الأهمية لدحض السلفية التي ترى إلى الماضي كسكون، كالحظة ثابتة يمكن إعادة إنتاجها في «المستقبل» كما أنها مسألة هامة في نقد القبول المطلق بالعناصر العقلانية للتراث، دون اعتبار لطابعها التاريخي، وكون العقلانية تتجلى بأشكال تاريخية، انتقالية، تطويرية. فما من أحد اليوم، مثلاً، يقبل بإعادة إنتاج «المادية» بصيغتها اليونانية القديمة، أو بصورتها «الميكانيكية» (مادية القرن الثامن عشر)، نعني أن الأفكار ليست تقدمية بصورة مطلقة، دائماً وأبداً، فهي تقدمية في طور تاريخي محدد.

ثانياً - إن تشريعات الاسلام، الأولى، وبخاصة الابقاء على العلاقات العبودية، والحفاظ على الملكية الخاصة (بشكلها التاريخي عهد ذاك) هي كما يقول مروة، انعكاس للواقع الاجتماعي، وإن مسمى تخفيف الشقاء المادي في تلك الحقبة (تحريم الربا والاحتقار، فرض الضرائب على الأغنياء) اتجاه تاريخي لم يقتصر على مجتمع الجزيرة. فقد شهدت مجتمعات أخرى (لم يظهر فيها أنبياء أو مرسلون) تحريماً للربا والاحتكار.

إن تاريخية هذه التشريعات، تقترن بمسألة هامة أخرى

الاندماج أو فصله، وقد شهد التاريخ العربي - الاسلامي، تمايز الوظائف الفقهيّة (التشريع) واللاهوتية (النظر في العقائد الايمانية، الشكل الممهد للتكفير الفلسفي) عن الوظائف السياسية والعسكرية في قلب الدولة الاسلامية، وهو تمايز ظل يتطور بقوة قانون قاهر، لا مردّ له.

- ٦ -

إن كتاب (النزعات المادية) الثري بسجلاته، وتحليلاته، ومادته الوثائقية، أوسع من أن يُستعاد بمقالة وجيزة.

إنه جناح هام في صرح العقلانية العملية التي تواجه اليوم رياضاً سلفية مقبّنة، سلفية تنبع، في جانب منها، من احتجاج فئة اجتماعية ما قبل رأسمالية، (تهديداً: ملاك أرض إقطاعيين)، على التطور الرأسمالي ناقدة إياه من وجهة نظر مصالح عقى عليها الزمن، كما تنبع، في جانب آخر، من احتجاج فئات وسيطة يسحقها التطور الرأسمالي بالظفر والناب، وبالتحديد ينزعها من دعة حياتها البسيطة، ويفصلها عن وسائل انتاجها، ويحوّلها، قسراً، إلى طبقة اجتماعية محرومة إلا من بيع قوة عملها. وهي تواجه عملية الخلع بالسباحة إلى الماضي، ماضي حرفتها البسيطة، ماضي حياتها الهائلة، السابقة لعملية الخلع. وهي، في هذا التطلع إلى الوراء، تلتقي مع الفئة الأخرى، في عبادة الماضي الذهبي، وهذا نوع من «شيزوفرنيا اجتماعية»، إن جاز التعبير. وإن شفاءها، تحويلها إلى المستقبل، رهن بعثورها على حل، لا يقفز إلى وراء، بل يمضي إلى امام. هذا الحل لا يمكن أن تقدمه، من الوجهة التاريخية، غير الطبقة العاملة. وإن نشاط هذه الأخيرة، وقدرتها على انتزاع الفئات الوسيطة المخلوقة من برائن السلفية، هو المخرج الانساني الوحيد (بالمعنى العلمي للكلمة).

هي حرية الاجتهاد في مجال التشريع بالنسبة للمختصين في مجال الفقه. وما تزال هذه القضية موضع صراع حاد نراه دائراً من حولنا في إيران والسعودية ومصر، بين اتجاه التكيف مع متطلبات عصرنا، واتجاه التمسك الأعمى بكل ما في الماضي، رغم اندثار مقومات وجوده.

ثالثاً - إن العوامل التاريخية التي جعلت المسيحية (مثلاً) دين الدولة، (نشوء الدين المسيحي في مجتمع أنجز انتقاله من المشاعية، وبرزت فيه الدولة) فيما جعلت الاسلام دولة دينية، إن هذه الشروط التاريخية، التي يتناول مروّة جانبها الثاني، هي جزء هام من المعركة الدائرة اليوم مع التيار السلفي الذي يرى أن المخرج من أزمة التطور الرأسمالي التابع (التي لا يدرك جوهرها المادي) يكون بالانتقال من الاسلام كدين للدولة، إلى الاسلام كدولة دينية، أي باختصار: إقامة دولة ثيوقراطية، تسبغ على حكم طبقة معينة، طابعاً مقدساً غير قابل للمسّ.

ويرتكز هذا المشروع الثيوقراطي ليس فقط على ماضي الجزيرة التي اقترن فيها نشوء الاسلام بنشوء الدولة حسب، بل يقوم أيضاً، على ظاهرة أخرى (تاريخية، أي انتقالية) تتمثل في تركيز السلطة الدينية والسياسية والعسكرية في يد شخص واحد، نتيجة ضعف تطور تقسيم العمل، أي ضعف تمايزه، في مجتمع خرج لتوه من أحشاء ماضيه المشاعي.

إن مسعى دمج السلطة الدينية والدينيوية، الذي نرى انعكاساته في مؤلفات ممثلي التيارات السياسية - الدينية الراهنة (من المودودي - باكستان - شرقاً، إلى الجورشي - غرباً، وما بينها من كتاب إسلاميين معاصرين) يقوم على فهم مقلوب للعلاقة بين المجتمع وظاهرة اندماج السلطة الدينية والدينيوية. فليس اندماج هذه السلطة هو الذي يحدد تطور المجتمع، بل تطور المجتمع هو الذي يقرر حصول هذا